مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (22) – العدد الرابع – أكتوبر 2021

دور الوساطة الكويتية في الأزمة القطرية: المنطلقات والتحديات والحلول

2020-2017

The Role of Kuwaiti Mediation in the Qatari Crises: Premises, Challenges, and Resolutions 2017 -2020

إعداد:
سهيلة فهد المالك الصباح

إشراف:

أ. م. د. أحمد عبدالرحمن العايدي
أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية بكلية التجارة
جامعة بور سعيد

أ. م. د. أشرف محمود سنجر
أستاذ مساعد بقسم العلوم السياسية بكلية التجارة
جامعة بور سعيد

رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تعرّف دور دولة الكويت كوسيط في أزمة دولة قطر، التي ألقت بظلالها على دول مجلس التعاون الخليجي، وتعرّف منطلقات هذه الأزمة والنتائج التي انتهت إليها الوساطة الكويتية. استخدمت الباحثة منهج دراسة الحالة، وكان **الإطار الزماني** للدراسة هو الفترة الممتدة من عام 2017حتى عام 2020. خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- نجحت الوساطة الكويتية في لمّ الشمل الخليجي والإعلان عن قبولها في قمة العلا في المملكة العربية السعودية.
- ساعدت سمعة دولة الكويت بين الأقطار العربية وعلى المستويين الإقليمي والدولي أن تكون مؤهلة للقيام بدور الوسيط في هذه الأزمة.
- نتيجة التوازن والحيادية في الوساطة الكويتية تعززت الثقة في السياسة الكويتية ومكانة دولة الكويت: عربيّاً وإقليميّاً ودوليّاً.
- أسهمت شخصية الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد في احتواء التصعيد بين دول الخلاف.
- تشير نتائج الدراسة إلى أن أكثر التحديات التي واجهت دولة الكويت في الوساطة تمثّل في تعنت أطراف الخلاف وتمسكها بالمطالب وعدم قبول الإملاءات من أي طرف.
- توضح النتائج أن أكثر الوسائل التي فاقمت من حدة الأزمة القطرية هي الترسانة الإعلامية بجميع وسائلها: الحديثة والتقليدية.
- قدمت دولة الكويت كثيراً من المبادرات ودأبت على التواصل مع جميع الأطراف لإيجاد مخرج مُرضٍ لها كافة.
- واصلت دولة الكويت المضي قدماً في جهودها على الرغم من العقبات الكؤود التي واجهتها، منتهجة السياسة نفسها التي رسمها الراحل الشيخ صباح الأحمد، وكلّلت هذه المبادرات بتحقيق نتائج مثمرة، أكدتها المصالحة التي تمت في قمة العلا بالمملكة العربية السعودية.

الكلمات المفتاحية: الوساطة، الأزمة الخليجية، قطر، الكويت، مصالحة.

Abstract

This study aims to identify the role of the State of Kuwait as a mediator in the crisis of the State of Qatar, which has cast a shadow over the countries of the Gulf Cooperation Council, and to identify the starting points of the crisis about the State of Qatar and the role of Kuwaiti mediation and the end results of this mediation.

The researcher used the inductive approach, and the time frame for that study was the period from 2017 to 2020. The study concluded the following results:

- Kuwaiti mediation succeeded in reuniting the Gulf and announcing its acceptance at the Ala Summit in Saudi Arabia.

Kuwait, through its mediation in the Qatari crisis, aims to seek to create a reputation that is politically, internationally and regionally prestigious.

Kuwait's reputation among Arab and international countries has helped to be qualified to act as a mediator in this crisis.

- The character of the late Prince Sheikh Sabah al-Ahmad helped contain the escalation between the countries of disagreement.

- The results of the study indicate that the most challenges faced by the State of Kuwait in mediation are the intransigence of the parties to the dispute by sticking to the demands and not accepting the dictates of any party.

The results show that the most recent means exacerbated by the Qatari crisis are the media arsenal in all its modern and old ways.

Kuwait has provided many initiatives and communications to find a satisfactory way out for all parties.

- Kuwait continued to move forward with the same policy as the late Sheikh Sabah al-Ahmad, and these initiatives culminated in fruitful results and the call for reconciliation at the Ala Summit in Saudi Arabia.

Keywords: Mediation, the Gulf Crises, Qatar, Kuwait, Reconciliation.

المقدمة

تعدّ الوساطة أحد مجهودات إدارة النزاع وحلّه، وفيها يلعب الطرف الثالث دوراً أساسياً وليس دور المراسلة فحسب، ولعلها تعدّ أيضاً أهم الإنجازات في مجال دراسات السلام والنزاع من الناحية التطبيقية والعملية، وقد بدأ الاهتمام بدراسة الوساطة ووضع مبادئها وأساليبها منذ الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية؛ وذلك بهدف تطبيق وسائل أكثر فعالية لحل وإدارة منازعات نقابات العمال مع أصحاب العمال والشركات الضخمة (الدويهيس،1992)، كما تعدّ الوساطة إحدى الوسائل الفعالة؛ لأنها جنبت أطراف تلك النزاعات اللجوء إلى القضاء، الذي يستغرق فصله في القضايا وقتاً طويلاً، فضلاً عن مخاطر المكسب أو الخسارة التي تتعاظم في المحاكم، وكما أثبتت الوساطة – كأحد أساليب إدارة النزاع وحلّه – نجاحاً في مجال منازعات العمل امتدّ تطبيقها إلى مجال المعاملات التجارية والمالي؛ ومن ثم احتلت دوراً كبيراً في مجال النزاعات الدولية (عبدالعال، 2010).

ويقصد بالوساطة العملية محاولة الأطراف المتنازعة أن تنهي خلافاتها بمساعدة طرف ثالث، وتهدف إلى مساعدة هذه الأطراف بطريقة تطوعية على الوصول إلى صيغة مقبولة ومتفق عليها لديها لحل خلافاتها، ويتوقف نجاح الطرف الثالث في وساطته على قوته وثقة الأطراف به وقدرته على فرض الهيبة وتحمل تكاليف الوساطة (Ehrman & lesnick, 1988).

وتعد الكويت من الدول الصغيرة في حجمها الجغرافي وعدد سكانها، ولكنها من الدول المؤثرة بشكل فعال على المستويين الإقليمي والدولي؛ إذ إنها منذ استقلالها في عام 1961م حددت أهداف سياستها الخارجية ووسائل تحقيقها، ومازالت هناك مجموعة من المرتكزات والأسس التي تقوم عليها هذه السياسة، أهمها التوازن والحياد الإيجابي، أما عن أدوات تحقيقها فإن أهمها المساعدات الاقتصادية ودبلوماسية الوساطة، كما يحتل الموقع الجغرافي والخلفية التاريخية دوراً رئيسياً في فهم السياسة الخارجية للدول؛ فالكويت تعدّ دولة صغيرة محاطة بثلاث دول كبرى في المنطقة، وتقع وسط إطار مثلث الضغط بين العراق وإيران والسعودية (السلطان، د.ت)؛ ومن ثم وجدت في دور الوساطة ضالّتها، خصوصاً في الأزمات العربية والإقليمية، وكانت قد لعبت دور الوساطة في حل كثير من النزاعات العربية؛ باعتبار هذا الدور مساهماً أساسياً في استقرار الكويت وأمنها (العمداني،2004).

استناداً إلى ما سبق تركّز الباحثة على استخدام دولة الكويت الوساطة أداة رئيسة لحل أزمة دولة قطر، وتحاول – بما تقدمه في دراستها من معطيات ومعلومات – تبيان دور الوساطة الكويتية في أزمة دولة قطر 2017–2020، وكيف استغلت هذا الدور في تعزيز فعالية دور الوسيط للحفاظ على التلاحم بين الأشقاء الخليجيين والعرب.

أولاً – الإطار المنهجي للدراسة:

1-المشكلة البحثية:

ترى الباحثة أن الإشكالية مسألة أو ظاهرة أو قضية تشغل أذهان الجميع، وتتصف بالغموض، وتبحث لها عن حل أو إجابة أو تدخلات مباشرة لتقويم المسار وتصحيحه؛ بما يخدم المصلحة العامة للبلاد. "وتحدد المشكلة في مجالات مختلفة لتشمل المشكلات الإنسانية والسياسية والطبيعية التي يعانيها الفرد والمجتمع، أو ذات الصلة بالمجالات النظرية للبحث العلمي والقابلة للدراسة من أجل حلها عن طريق جمع البيانات والحقائق" (بن مرسلي، 2005). وتتمحور مشكلة هذه الدراسة حول الأزمة التي شهدتها منطقة الخليج العربي، وتتمثل في الخلاف بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية ومملكة البحرين وجمهورية مصر العربية من جهة، ودولة قطر من جهة أخرى، وآثار هذا الخلاف على طبيعة التوازن الإقليمي بين الدول؛ الأمر الذي ينعكس على السياسة الخارجية التي تنفذها الدول، والكويت ليست بمعزل عن الصراعات في المنطقة؛ إذ تعد جزءاً لا يتجزأ منها، بل من أكثر المتأثرين بها؛ ومن ثم تجد من الضروري استغلال مختلف الإمكانات واستثمارها في الوصول إلى حلول لهذا النزاع وللنزاعات الأخرى، وبخاصة على مستوى الخليج العربي، كما تدور مشكلة الدراسة حول الوساطة الكويتية وقدرتها على الإسهام في حل النزاعات بين الدول أو حتى التدخل لحل النزاعات بين الأطراف في الجوار المحيط بشكل عام، ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص. ولتدعيم عملية التشخيص والمعالجة تتركز مشكلة الدراسة – بصورة أساسية – في السؤال الرئيسي الآتي:

ما دور الوساطة الكويتية في حل أزمة دولة قطر خلال الفترة من 2017 – 2020؟ وما مدى نجاح الكويت في دورها كوسيط في هذه الأزمة؟

2-أهمية الدراسة:

تستمدّ هذه الدراسة أهميتها من كونها من الدراسات العلمية التي تركز على دور الوساطة الكويتية في أزمة قطر من بدايتها حتى نهايتها، ومن خلال ذلك تتجلى أهمية الدراسة في عدة اعتبارات، أهمها:

- تتبّع دور الوساطة الكويتية في الأزمات الخليجية.
- الإضافة الجديدة التي تمثلها هذه الدراسة للمكتبة والأدبيات العربية حول تحليل دور الكويت في أزمة قطر.

3- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تعرّف دور الوساطة الكويتية في حل أزمة دولة قطر خلال الفترة من 2017 – 2020، ومدى نجاحها في دورها كوسيط في هذه الأزمة. ومن خلال هذا الهدف الرئيس تتفرع الأهداف الآتية:

1- تعرّف منطلقات أزمة دولة قطر وكيفية نشأتها.
2- تعرّف المراحل التي مرت بها أزمة دولة قطر.
3- تعرّف التحديات التي واجهت الوسيط الكويتي في حل أزمة دولة قطر.
4- تعرّف الحلول التي قدمها الوسيط الكويتي لجميع أطراف الأزمة، والنهاية التي خلصت إليها الوساطة.

4-منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسات السياسية على كثير من المناهج العلمية، وفي هذه الدراسة استخدم منهج دراسة الحالة، وهو منهج يقوم على "التحليل المتعمق لحالة محددة أو عدد قليل من الحالات من حيث المكان والزمان والموضوع؛ بغرض التعرف الشامل الدقيق عليها، وتحليل كل ما يتعلق بالظاهرة أو المشكلة مجال الدراسة من جوانب وخصائص واتجاهات" (اللحلح وأبو بكر، 2002). ودراسة الحالة لقضية أزمة دولة قطر ودور الكويت كوسيط في هذه الأزمة تتطلب دراسة معمقة لجميع سمات الحدث؛ وذلك لأجل الفهم الصحيح لواقع الوساطة لدولة الكويت ومدى نجاح الوساطة أو فشلها، وحاولت الباحثة الإحاطة بكل أبعاد القضية لدراسة بعض تطورات التغييرات وملامحها التي رافقت عملية الوساطة.

5-المفاهيم الإجرائية:

تستخدم الدراسة مفاهيم متعددة، بيد أن مفهومي: (الأزمة، الوساطة) هما المرتكز الأساسي لهذه الدراسة.

- **الأزمة إجرائياً Crisis**: تعرفها الباحثة بأنها "معضلات حقيقية أو مفتعلة تتنازع فيها أكثر من دولة لأسباب متنوعة ومتغيرة بحسب الظروف والمعطيات الجديدة، وغالباً ما تكون الأسباب توسيع النفوذ الجغرافي أو السيطرة على خيرات الدول الأخرى. وهناك، من المنظور السياسي، ثلاث فئات كبيرة تمثل الأزمات السياسية؛ فهناك الأزمة الحكومية، وتكون عندما تفقد السلطة التنفيذية ثقة مجلس النواب وتضطر إلى الاستقالة. والأزمة عند اضطراب إجماع القوى السياسية

حول الإجراءات الدستورية القائمة أو العملية السياسية في البلاد بشكل عام. وأخيراً هناك أزمة الدولة، وتكون عندما تُصبح فعالية عمل الخدمات العامة المقدمة من جانب الدولة غير فعالة؛ مما قد يؤدي إلى ضياع شرعية النظام الحاكم أو عدم قدرته على فرض القرارات والقوانين التي يصدرها (معهد البحرين للتنمية السياسية، 2014).

- **الوساطة إجرائياًMediation:** تعرف الباحثة الوساطة بأنها "وسيلة للتوصل إلى حلول سلمية تحظى بغطاء دولي مستند إلى الحوار والضمانات لتقريب الرؤى والمفاهيم والأفكار بين المتنازعين، وقد تكون القضايا على المستوى الدولي أو السياسي أو قضايا حفظ السلام". وتعرفها الأمم المتحدة بأنها عملية يقوم من خلالها طرف ثالث بمساعدة طرفين أو أكثر، بموافقة هذه الأطراف؛ لمنع نشوب نزاع أو إدارته أو حله عن طريق مساعدتها على وضع اتفاقات مقبولة للجميع. والفرض الذي تقوم عليه الوساطة هو أنه بإمكان أطراف النزاع، في وجود البيئة السليمة، تحسين علاقاتها والسير باتجاه التعاون (الأمم المتحدة، 2012).

6- نطاق الدراسة:

-**الإطار الزماني:** تغطي الدراسة الفترة الممتدة من عام 2017 حتى عام 2020.

-**الإطار المكاني:** تحدد الدراسة من الناحية المكانية في دولة الكويت من جانب، والأطراف المعنية بالوساطة من جانب آخر.

الدراسات السابقة:

مجموعة دراسات تناولت الوساطة الكويتية:

- **دراسة فيصل أبوصليب (2020):** دور الوساطة في سياسة الكويت الخارجية(1961-2019). ارتكزت الدراسة على تعرّف دور دولة الكويت غي عام 1961-2019 من خلال تحليل العوامل التي دفعت الكويت للقيام بدور الوساطة في سياستها الخارجية والمقومات الرئيسية التي اعتمدت عليها وأسهمت في نجاحها في القيام بهذا الدور، وتهدف الدراسة إلى تحديد المراحل الرئيسية التي تطور فيها دور الوساطة في سياسة الكويت الخارجية. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج رئيسية، أبرزها: أن أهم العوامل التي دفعت الكويت للقيام بدور الوسيط في سياستها الخارجية تمثّل في البحث عن الدور، والتسويق وتكوين الصورة الإيجابية، وتحقيق الاستقرار في البيئة الخارجية.
- **دراسة محمد الخشن (2019):** "دور شخصية الوسيط في تسوية المنازعات الدولية – نموذج وساطة أمير الكويت في الأزمة الخليجية". اهتم المجتمع الدولي بوضع قواعد ووسائل لتسوية

المنازعات منعاً لتفاقمها؛ نظراً لما قد تجره من خطر على السلم والأمن الدوليين. وقد تركزت وسائل تسوية المنازعات الدولية في وسائل دبلوماسية؛ مثل: المفاوضات المباشرة، المساعي الحميدة، الوساطة، التحقيق، التوفيق، ووسائل قضائية؛ مثل: التحكيم الدولي، المحاكم الدولية. والوساطة هي العمل الذي يقوم به طرف ثالث (دولة غالباً)؛ بقصد تسوية خلاف قائم بين دولتين متنازعتين أو أكثر. وفي كل الأحوال السابقة تتمثل الوساطة في جهود شخص طبيعي، يمثل إحدى الشخصيات الدولية أو المؤسسات السياسية أو الدينية، أو قد لا يمثل إلا نفسه. وركزت الدراسة على شخصية الوسيط إذا كان قوة فاعلة على المستوى.

- **Alajmi (2018): The Gulf Crisis: An Insight Into Kuwait's Mediation Efforts.**

وقد ركزت الدراسة على وساطة الكويت في النزاع القائم بين دول المقاطعة ودولة قطر بهدف تحقيق المصالحة؛ بحيث تحاول الوساطة الكويتية سد الفجوة ومنع التصعيد الذي قد يؤدي إلى مواجهة عسكرية ضد الدوحة لفرض تغيير النظام. ومع ذلك، فإن هذه الوساطة تكون دائماً في خطر حدوث أزمة طويلة قد تؤدي إلى تفاقم الوضع وتعطيل التسوية التصالحية التي توصلت إليها الأطراف في نزاعها. تشير الدراسة إلى أن النزاع تجاوز النطاق الجغرافي المحدود مع انضمام مصر إلى المقاطعة والوجود الرمزي للقوات التركية في قطر.

- **Al saleh (2009) :Conflict Analysis: Exploring the role of Kuwait in mediation in middle east.**

تناولت هذه الأطروحة موضوع حل النزاعات والبحث في دور الوساطة الكويتية في منطقة الشرق الأوسط، واعتمدت الدراسة في جمع بياناتها على المقابلات الشخصية المحورية في السياسة الكويتية، وأهمها سفير الكويت في واشنطن الشيخ سالم الصباح، والسفير الكويتي الأسبق في الأمم المتحدة عبدالله مراد. وكانت اختيارات موفقة في السعي للحصول على بعض المعلومات حول دور أمير الكويت الراحل الشيخ صباح الأحمد الصباح في دور الوساطة الكويتية.

التعليق على الدراسات السابقة:

- تم الاستفادة من الدراسات السابقة من خلال تعرّف الإجراءات المنهجية المتمثلة في صياغة التساؤلات والأهداف واستخدام المناهج التي تتوافق مع ما تسعى إليه هذه الدراسة.
- ركزت كثير من الدراسات على المنهج التاريخي ودراسات الحالة كمنطلقات أساسية لبناء مفاهيم وتقاربات جديدة تسهم في بناء تصورات جدّية عن المجتمعات الحالية.
- من خلال الدراسات السابقة تم تعرّف دور الوساطة في حل كثير من الأزمات والنزاعات العربية والعالمية.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

– الطبيعة العملية للدراسة وأهميتها لمتخذ القرار في دولة الكويت: إذ تسهم الدراسة في توضيح دور الوساطة الكويتية في أزمة دولة قطر في الفترة 2017 – 2020، وتقدم الآليات والمتطلبات اللازمة لتفعيل الوساطة في قضايا الخليج، وهي بذلك تقدم إضافات بما يدعم حضور دولة الكويت ودورها إقليمياً وعالمياً.

– تنفرد هذه الدراسة بأنها توضح بشكل محدد ودقيق دور الوساطة الكويتية في أزمة دولة قطر.

– تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من خلال الإطار الزماني الممتد من عام 2017 إلى 2020؛ بحيث شهدت الأعوام الأخيرة أحداثاً تستحق الدراسة.

ثانياً –الإطار النظري للدراسة:

- **نظرية الدراسة:**

نظرية الدور: نشأت نظرية الدور وتطورت في إطار علم الاجتماع الغربي، منطلقة من أسس اجتماعية سايكولوجية بالدرجة الأولى؛ بغية فهم موقع الفرد وتأثيره في السياسة الداخلية والعالمية، فضلاً عن الرغبة في فهم النُّسق السياسية وتطويرها؛ مما دعا علماء السياسة المعاصرين إلى وضع بنْية نظرية لمفهوم الدور في إطار علم السياسة، خصوصاً مع إسهامات بروس بيدل **Bruce Biddle** – ، الذي يُعرّف الدور على أنه: "قائمة أو دليل سلوك مميز لشخص أو مكانة، أو منظومة من المعايير والتوصيفات المحددة لسلوكيات شخص أو مكانة اجتماعية" (دندن، 2014).

فيما عرَّفه كال هولستي **Kal Holsti** – بأنه تعريفات صناع القرار للأنواع العامة للقرارات والالتزامات و القواعد والسلوكيات التي تصدر عن دولهم، وللوظائف التي ينبغي لأية دولة أن تؤديها على أساس مستمر سواء في النظام الدولي أو النظام الإقليمي الفرعي.

أما ستيفن والكر **Steven Walker** – فقد عرَّف مفهوم الدور على أنه: "تصورات واضعي السياسات الخارجية لمناصب دولهم في النظام الدولي (غليون وآخرون، 2005).

فيما عرَّفه آخرون بأنه مسؤوليات حظيت بالشرعية ومتطلبات ترتبط بالموقف والمكانة والقدرة على القيادة لتوفير الأمن للآخرين أو مدى الاعتماد على الأمن الخارجي.

وبذلك نرى أنه قد تمثلت محاولات استخدام نظرية الدور في علم السياسة المعاصر من خلال مستويين من التحليل (مقلد، 2013):

– **المستوى الأول:** يتم فيه بحث الأدوار السياسية في إطار الأنساق السياسية من الداخل كل على حدة، وبحث هيكل الأدوار وتوزيعاتها وتفاعلاتها بين الأنساق الفرعية أو الأبنية التي تشكل النسق السياسي ككل.

المستوى الثاني: يتم فيه بحث الأدوار السياسية في إطار النسق السياسي الدولي والتركيز بصفة خاصة على الأدوار التي يشغلها الأفراد المؤثرون في السياسة العالمية، ولا يشترط أن يكونوا من رؤساء الدول. ومن هذا المستوى وفي هذا الدراسة تمثلت الوساطة الكويتية حول أزمة دولة قطر في إستراتيجية دولة الكويت في قيامها بدورها كوسيط يحظى باحترام دولي، وشخصية أمير الكويت الراحل الشيخ صباح الأحمد الصباح، الذي حاول بكل السبل الممكنة تضييق فجوة الخلاف بين الأشقاء وإنهاء الأزمة والحفاظ على التعاون البناء لما فيه مصلحة الأطراف كافة.

- **المتغيرات التفسيرية لنظرية الدور:**

تُعد نظرية الدور من النظريات الجزئية في العلاقات الدولية، وتختص بدراسة وتفسير السلوكيات الخارجية للدول، وبهذا الصدد يُوضح المفكر كال هولستي Kal Holsti أن الدول قد تتشابه في مصادر القوة لكنها تختلف في السلوكيات، فلماذا هذا الاختلاف؟.

تجدر الإشارة إلى أن هناك ثلاثة متغيرات تفسيرية أساسية تعتمد عليها نظرية الدور في التفسير وهي (Benes, 2011):

- **مصادر الدور:** وتتخذها كمتغيرات مستقلة في التفسير، ويقصد بها الخصائص الوطنية للدولة من مقومات وإمكانيات مادية وغير مادية.
- **تصور الدور:** وتتخذها كمتغيرات وسيطة، تُعنى بتصورات صناع القرار وإدراكاتهم لأدوارهم، سواء كانت إقليمية أم دولية؛ فامتلاك الدولة لمقومات مادية أو غير مادية لا يعني بالضرورة أنها سوف تُؤدي دوراً خارجياً فعالاً؛ إذ يجب على صانع القرار أن تكون لديه خبرة القيادة وإرادتها التي تتحدد من خلال الخصائص الشخصية التي يحوزها؛ فلهذه العوامل تأثير كبير في تحديد سلوك الدولة على المستوى الخارجي، فضلاً عن أنها قادرة على أن تلعب دوراً في عملية اتخاذ القرار، وفي التمييز بين سلوك الوحدة مع باقي الوحدات.
- **أداء الدور:** وهي مخرجات السياسة الخارجية من قرارات وسلوكيات، وهي تُعد متغيرات تابعة، حيث تتحكم فيها درجة الفاعلية الأداء (Campball, 1999).

وعليه؛ فالدور يعتمد بالأساس على مدى رؤية صانع القرار وتصوره لدوره – كمتغير وسيط – انطلاقاً من تقييمه لقدرات دولته وإمكاناتها، التي يُطلق عليها كذلك "مؤهلات الدور"، ولا يمكنها

تخطي هذه الإمكانيات حتى لا يتآكل الأساس المادي للدور من جهة، ومدى قدرته على تهيئة البيئة الخارجية لقبول هذا الدور والتجاوب معه عندما يدخل مرحلة التنفيذ؛ أي أداء الدور، من جهة أخرى.

بمعنى آخر، على الدولة، حتى يكون دورها فعالاً، تعرّف طبيعة الظروف الخارجية المصاحبة لأداء هذا الدور، ومدى انعكاساتها سلباً أو إيجاباً على النتائج المحققة من هذا الأداء، كما يجب مراعاة حجم قدراتها التي تؤهلها لهذا الدور.

الوساطة الكويتية في الأزمة القطرية: المنطلقات والتحديات والحلول

منطلقات الأزمة القطرية وبوادرها 2014-2017:

لفهم تبعات الأزمة الراهنة وعواقبها ومآلاتها (التي تعني التحول المفاجئ في الموقف الحالي أو القائم الذي تمر به منظمة مجلس التعاون الخليجي)، فإننا سنركز بالأساس على رصد التغييرات والمؤشرات التي حدثت؛ بما سيساعدنا على فهم وتفسير الأزمة الراهنة التي تمر بها منظمة مجلس التعاون الخليجي،

عبر السياقات التاريخية للأزمات بين دول الخليج تحديداً لا يمكن وصف الخلاف القطري – السعودي بالحديث؛ فقد حدثت بعض المناوشات على الحدود في منطقة الخفوس سنة 1992، وهي جزء من مجموعة صدامات محدودة جرت بين دول الخليج في الربع الأخير من القرن العشرين؛ بسبب خلافات حدودية كانت تجد طريقها إلى التسوية من خلال "دبلوماسية صامتة"– إن صح التعبير– أحياناً، ودبلوماسية علنية أحياناً أخرى. كما كانت ثمة خلافات قطرية – إماراتية، بعضها من جراء موقف إماراتي أبدى استياءه من طريقة تداول السلطة في قطر التي يرى فيها بعض الخليجين تشجيعاً للتغيير المبرمج في الحكم. أما الخلاف القطري – البحريني؛ فلم يكن فقط بسبب جزر حَوار التي صدر قرار ملزم من محكمة العدل الدولية بشأنها سنة 2001، ولكن أيضاً بسبب خلافات تاريخية بين العائلتين الحاكمتين؛ لقرب إحداهما من الأخرى وتاريخهما المشترك (الرميحي، 2017).

بدأت الأزمة في الخروج للعلن في مارس/آذار 2014، عندما قامت دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين بسحب سفرائها من الدوحة؛ بسبب ما وصفوه بعدم التزام الدوحة بقرارات تم التوافق عليها سابقاً في اتفاق الرياض (2013) داخل منظمة مجلس التعاون الخليجي، ورداً على ما أسمته هذه الدول بسياسات قطر الحاضنة للعديد من

الجماعات الإرهابية والطائفية، التي تستهدف ضرب الاستقرار في المنطقة (البيان، 2017) وخصوصاً في ما يتعلق بكل من:

1- مهاجمة النظم الخليجية الصديقة، في إشارة إلى ما تقوم به قناة "الجزيرة".

2- الموقف من الأحداث الجارية في مصر.

3- العلاقات مع جماعة "الإخوان المسلمين"، التي تعتبرها الإمارات جماعة إرهابية.

4- طبيعة ونوعية العلاقات مع إيران ونوعيتها (أبو زيد، 2018).

حاولت بعض الأطراف الخليجية ممثلة بدولة الكويت التوسط لأجل الوصول إلى تسوية للأزمة الخليجية. وبعد ما يقارب من سبعة أشهر من الجهود الدبلوماسية والزيارات التي قام بها سمو أمير الكويت الراحل الشيخ صباح الأحمد الصباح بين العواصم الخليجية الأربع، نجح في جمع الفرقاء في الرياض في شهر نوفمبر /كانون الثاني 2014؛ حيث وافق أمير قطر على تغيير سياسات بلاده التي بدا أنها تلاقي اعتراضاً خليجياً واضحاً (سكاي نيوز عربية، 2017)، وتم تقريب وجهات النظر بين الأطراف ذات الصلة؛ ومن ثم وقع الاتفاق الذي عرف إعلامياً باسم "اتفاق الرياض التكميلي".

أما أزمة سنة **2017**؛ فقد تغيرت المعادلة فيها بانضمام مصر إلى الدول الخليجية الثلاث. ويكمن الخلاف المعلن في أن الدوحة كانت ترى أن العلاقات الخليجية البينية لا يعتريها خلاف في الملفات الأساسية، وأنّ الدوحة متسقة كل الاتساق مع السياسات العامة للبيت الخليجي، إلا أنها ترى أن بقية علاقاتها مع العالمين، العربي ، والدولي، هي جزء من سيادتها التي يجب ألا ينازعها عليها أحد، ومن ثم فهي تتصرف بناءً على ذلك (أبو زيد، 2018).

من الجانب الآخر، ترى الدول الخليجية الثلاث، ثمّ مصر، أن الوقت هو وقت رصّ الصفوف لمواجهة المخاطر الكبرى الشاخصة، وأن سياسات الدوحة مع المنظمات والدول الخارجية تضر بالأمن المشترك للخليج. كما ترى الدول الخليجية الثلاث أن تعضيد الدولة المصرية القائمة ليس مهماً للأمن المصري فقط، بل هو أكثر أهمية للأمن العربي، وأن ضعف مصر ضعف للصف العربي الذي يواجه تحديات كبرى في أكثر من جبهة. ومع ذلك، ينبغي لنا أن نلاحظ أن الأزمة لم تنفجر إلا مع التغير في موقف الإدارة الأمريكية الجديدة (إدارة ترامب) حيال عدد من الموضوعات.

وترى الباحثة أنه على الرغم من دور الوساطة الكويتية الدؤوب وجهودها المتواصلة في حل الأزمة منذ ذلك الوقت، لم يحدث أي تطور رئيسي في اتجاه هذا الحل؛ إذ ظل كل طرف متمسكاً بمطالبه ومواقفه بصورة فيها شبهة تعنت؛ وهو ما ترتب عليه تداعيات جسيمة، لعل أهمها اتساع نطاق التدخل الخارجي في الخليج بصورة فجّة، متمثلاً في وجود قواعد ووجود عسكري

مادي داخل إحدى العواصم الخليجية (القاعدة التركية في الدوحة)؛ وهو الأمر الذي جعل هذه الأزمة علامة فارقة في تاريخ علاقات الدول الأعضاء في منظمة "مجلس التعاون الخليجي"؛ فهي الأولى من نوعها في تاريخ المنطقة التي يكون فيها التهديد قادماً من داخل المنظمة ذاتها وليس من الخارج كما كان الوضع دائماً في منطقة الخليج. كما ترى الباحثة أن هذه الأزمة هي الأولى التي تتجاوز عبرها الخلافات بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي بُعدها المحلي الخليجي؛ لتكون أزمة إقليمية ودولية، بتدخل الأطراف الخارجية فيها.

وفي علم النزاعات الدولية، يتم التمييز عادة بين نوعين من النزاعات، هما (كمال، 2008):

- نزاعات ذات طابع قانوني.
- نزاعات ذات طابع سياسي، والأزمة الخليجية هي أزمة سياسية؛ لأن القواعد القانونية الدولية لا يبدو أنها كافية ومناسبة لطبيعة نقاط الاختلاف بين الأطراف.

تحديات الوسيط الكويتي تجاه حل الأزمة القطرية:

شدت هذه الأزمة انتباه الفاعلين الدوليين كافة؛ كون أطرافها يُعدون من أهم اللاعبين على الساحة الإقليمية والدولية معاً؛ وذلك لأن هذه الدول من أكبر منتجي النفط والغاز على مستوى العالم، ونظراً لما تمتلكه هذه الدول من شبكات علاقات دولية معقدة ومتداخلة تجعلها قادرة على تعقيد الأمور وتصعيبها على القوى الدولية والإقليمية(Pollack, 2003) .

وترى الباحثة من خلال هذه التعقيد والتشعيب المؤسسي لكل دولة أن الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد الصباح عمل بكل جهد لإيجاد حل للأزمة الخليجية الراهنة بين الدول الأربع (الرياض وأبو ظبي والمنامة ومصر) وقطر المقاطَعة، وقادت الكويت وساطة بين أطراف الأزمة منذ اندلاعها من دون أن تنجح في تحقيق تقدم.

وتشير الباحثة في هذه الصدد إلى أنه على الرغم من كثرة التحديات التي تواجه الوسيط الكويتي في حل الأزمة فإنها ترى أن هناك تحديات رئيسية، تعدّ الأصعب أمام الوساطة الكويتية، وهي:

أولاً: صعوبة المفاوضات على الرغم من كل المكاسب الاقتصادية التي حصدتها الولايات المتحدة من جرّاء استمرار الأزمة الخليجية. فالسلوك الأمريكي، بسبب حساسية العلاقات الأمريكية . الخليجية، شابه الالتباس والتردد والتأرجح الشديد، وظهر ذلك بشكل واضح في المساعدة على الحلول التي قدمها الوسيط الكويتي وعدم فرضها؛ فمع رفض قطر المتكرر لمطالب دول المقاطعة،

ورفض دول المقاطعة التنازل عن مطالبها التي قدمتها في بداية الأزمة ظهر عدم رغبة الولايات المتحدة في الضغط على أي من العواصم الأربع، أو قطر؛ ومن ثم لم تسجل الوساطة الخليجية ممثلة في جهود الكويت، أي تقدم يذكر. كذلك بدت القوى الأوروبية التقليدية عاجزة عن الحسم، وممتنعة عن إعلان انحيازها الصريح لصالح طرف من الأطراف، حتى لا تخسر وتعرض مصالحها في المنطقة للتهديد، وتسهم في تعقيد الموقف أكثر باتخاذها مثل هذا الموقف أو ذاك، وظل الموقف الرسمي للدول الأوروبية هو مجرد حث الأطراف كافة على ضرورة التفاوض بعيداً عن وسائل الإعلام التي كانت من أهم الوسائل التي تعوق الوصول إلى حل للأزمة المتفاقمة.

ثانياً: لغة الخطاب السياسي عبر الترسانة الإعلامية وتأثيرها في الأزمة السياسية؛ وهو ما فاقم التحديات أمام الوسيط الكويتي في مقاربة دور الإعلام وتأثيره في توتر العلاقات بين قطر ودول المقاطعة. ومن هذه الترسانة انطلقت الحملات الدعائية من جميع الدول دون استثناء مستهدفة بعضها بعضاً، وإبراز مسؤولية الطرف الآخر عن تفجير الأزمة. ويُقَدِّم السياق الاتصالي لأفعال الفاعلين واستجاباتهم في هذه الأزمة مؤشرات تُساعد على إدراك دوافع السلوكيات وغايات الأفعال؛ "لأن تحليل السياق يصبح أكثر أهمية في تحليل المضمون؛ ذلك أن الاتصال يتم تصوره كسيرورة متَحَرِّكَة ذات مستويات عديدة، ويسعى إلى التقاط لحظات تدفق المعاني، ويصف انتظام مختلف طرائق السلوك ضمن سياق ما (ماتلار وماتلار، 2005).

- **ثالثاً:** انقسام الرأي العام الخليجي والعربي وتأثير الحسابات المعرّفة وغير المعرّفة عبر منصات التواصل الاجتماعي على الرأي العام؛ وهو ما فاقم من صعوبات الوسيط الكويتي؛ إذ واجهته بشكل واضح حالة الانقسام في النسيج السياسي والاجتماعي للدول أطراف الخلاف، وكانت تلك الحسابات عبر منصة كل من: توتير، وفيس بوك، غير المعرّفة، وكانت أحد أبرز أسلحة التصعيد غير العسكرية التي رفعت من حدة الخلافات بين السياسيين وشعوب المنطقة (الجزاف، 2020). ويرى الجزاف أن تلك الحسابات كانت أدوات لقياس تطورات الأزمة بين أطرافها من خلال تقديمها لمؤشرات ودلالات توضح بشكل مباشر أو غير مباشر إمكانية حل تلك الأزمة في وقت قريب أو لا توجد حلول مرتقبة لتلك الأزمة.

لذلك؛ فإن الإعلام الدعائي بطبيعته التعبوية والتحريضية التأزيمية يتشكل بناء على كيفية تعامل الأداة التي تعتمدها السلطات في تكوين الواقع الرمزي وإنشائه وفي بناء الموضوعات السياسية، التي تمهّد لتحقيق أهدافها الإستراتيجية؛ وهو ما يعين مسؤوليته في الدفع بالبيئة السياسية إلى تصعيد الأزمة السياسية (الجزاف، 2020، يناير 22).

الوساطة الكويتية.. التقاربات وصياغة الحلول والانفراجة:

تواصلت جهود التسوية والوساطة الكويتية التي يقوم بها منذ عام 2014 أمير الكويت بصورة رئيسية، مع مساعدة من أطراف دولية كالولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأوروبية والخليجية؛ إذ أبدت سلطنة عمان استعدادها للتوسط بين أطراف الأزمة، وبنجاحها سيتم التوصل إلى تسوية مقبولة من جميع الأطراف للخروج من الوضع الأزموي القائم منذ 2013 . وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الكويت خلال فترة الأزمة القطرية مع دول المقاطعة، وبعد مضي السنوات الأولى منها لم يحصل تقدم حقيقي على صعيد الحل.

وأغلب الظن أن الوساطة التي قام بها أمير الكويت الراحل كانت بصورة ذاتية فردية وبشكل سريع منذ اللحظات الأولى للأزمة، ودون طلب من أحد الطرفين أو كليهما. وفي كل الأحوال كانت مواقف أطراف النزاع بين الترحيب بوساطة أمير الكويت الراحل وعدم الممانعة فيها. وعلى الرغم من أن وساطة أمير الكويت الراحل لم تفلح في بداية الأمر في إيجاد حل نهائي ودائم للأزمة ومرضٍ لأطرافها، غير أن الوساطة الكويتية نجحت – فيما بعد – في الوصول إلى هذه الغاية.

وقد تمثلت وساطة أمير الكويت في تقريب وجهات النظر والعمل على تنظيم زيارات متعددة ومستمرة لأطراف النزاع وتجسير التباعدات وإزالة الإشكاليات المعلنة وغير المعلنة ومنع التصعيد بينها وتقديم الحلول، وقد حظيت وساطة أمير الكويت الراحل بدعم دولي واضح من الدول الكبرى والدول العربية والأمم المتحدة. ونظراً إلى طبيعة وضع دولة الكويت من أطراف الخلاف (الخشن، 2019، ص.228). وحاول الوسيط الكويتي تقديم كل السبل والمحاولات التي تعتمد على شخصية المفاوض ووضعية دولة الكويت بين أطراف الخلاف، واستمرت هذه الإجراءات عبر زيارات الأمير الراحل أو ممثلين عنه بين أطراف الخلاف دون كلل أو ملل، مع تشديده على أهمية حل الخلاف لما فيه من مصلحة عامة لمنطقة الخليج والمنطقة العربية بشكل عام.

ولهذا الدور الفعال لدولة الكويت في الوساطة، دعمت أوروبا جميع محاولات الوساطة السلمية، كما حاولت أبدت دعمها لمبادرة الكويت الدبلوماسية، معبرة عن إيمانها بأن أكثر الطرق فعالية لضمان تخفيف حدة التوتر سيكون من خلال وساطة إحدى دول مجلس التعاون الخليجي والبُعد عن تدويل الأزمة، وهذا بسبب اعتقاد الاتحاد أن طرفاً من المجلس كالكويت، سيكون أكثر دراية باهتمامات الأطراف المتنازعة ومخاوفها، وأقدر على التأثير إيجابياً في الأزمة (Edwards, (2017.

ولتعزيز عملية الوساطة الكويتية عين سمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح وزير الخارجية صباح الخالد الصباح ووزير الدولة للشؤون الوزارية محمد عبدالله الصباح للقيام بجهود الوساطة (Al Jazeera, 2017) . وكان على اتصال مباشر مع العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز ورئيس جمهورية مصر العربية عبد الفتاح السيسي (CNN Arabic, 2017). وقد رافقت

جهود دولة الكويت على فترات مختلفة جهود موازية لوزير الخارجية الأمريكي ـ آنذاك . ريكس تيلرسون. في يوليو، ووقع على مذكرة تفاهم مع قطر. وعين أيضاً الجنرال المتقاعد أنتوني زيني ونائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الخليج العربي تيموثي لندركينج مبعوثين لحل الأزمة (Reuters, 2017). وأكد وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف، الذي عرض أيضاً مساعدة روسيا، أن بلاده تقيم علاقات مع جميع الأطراف (UN News, 2017). لكن ذلك كله انتهى بالفشل.

وبرزت خلال عام 2019 أكثر من مناسبة تزايدت فيها الآمال بإمكان حصول اختراق يؤدي إلى إنهاء الأزمة؛ فقد شاركت قطر مرتين على مستوى رئيس مجلس الوزراء في قمة الثالث من مايو 2019، وقمة مجلس التعاون في الرياض في/ ديسمبر 2019. مع ذلك لم يحصل اختراق في جدار الأزمة (وحدة الدراسات السياسية، 2020).

وبعد وفاة الراحل الشيخ صباح الأحمد الصباح واصلت الكويت استكمال ما بدأته من الوساطة ومضت قدماً على المسار القويم نفسه وتصحيح النسيج الخليجي العربي لما فيه مصلحة عليا لجميع الأطراف.

وفي 4 يناير 2021 صدر بيان كويتي يعلن عن المصالحة الخليجية وفتح جميع المنافذ الحدودية بين السعودية وقطر، وكان وزير الخارجية الكويتي الشيخ أحمد الناصر الصباح، قد أعلن أن الجهود المستمرة والبناءة، التي بذلتها القيادة السياسية الكويتية والدعم غير المحدود من الأمير الراحل لحل أزمة الخليج أدت إلى نتائج مثمرة وإنجاز تمثّل في التوصل إلى اتفاق نهائي لحل الخلاف الذي نشب بين الأشقاء، أكدت من خلاله كل الأطراف حرصها على التضامن والتماسك والاستقرار الخليجي والعربي، وعكس الاتفاق تطلع الأطراف المعنية إلى تحقيق المصالح العليا لشعوبهم في الأمن والاستقرار والتقدم والرفاهية، وتوّج ذلك باجتماع قمة العلا بالمملكة العربية السعودية والبيان الصادر عنها.

نتائج الدراسة

مما سبق يمكن القول إن هذه الدراسة توصلت إلى بعض النتائج الرئيسية التي يمكن إيجازها في النقاط الآتية:

- نتيجة التوازن والحيادية في الوساطة الكويتية تعززت الثقة في السياسة الكويتية ومكانة دولة الكويت: عربيّاً وإقليميّاً ودوليّاً.
- ساعدت سمعة دولة الكويت بين الأقطار العربية وعلى المستويين الإقليمي والدولي أن تكون مؤهلة للقيام بدور الوسيط في هذه الأزمة.

- أسهمت شخصية الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد في احتواء التصعيد بين دول الخلاف.
- تشير نتائج الدراسة إلى أن أكثر التحديات التي واجهت دولة الكويت في الوساطة تمثّل في تعنت أطراف الخلاف وتمسكها بالمطالب وعدم قبول الإملاءات من أي طرف.
- توضح النتائج أن أكثر الوسائل التي فاقمت من حدة الأزمة القطرية هي الترسانة الإعلامية بجميع وسائلها: الحديثة والتقليدية.
- قدمت دولة الكويت كثيراً من المبادرات ودأبت على التواصل مع جميع الأطراف لإيجاد مخرج مُرضٍ لها كافة.
- واصلت دولة الكويت المضي قدماً في جهودها على الرغم من العقبات الكؤود التي واجهتها، منتهجة السياسة نفسها التي رسمها الراحل الشيخ صباح الأحمد.
- نجحت الوساطة الكويتية في لمّ الشمل الخليجي والعربي، وكلّلت جهودها بتحقيق نتائج مثمرة، أكدتها المصالحة التي تمت في قمة العلا بالمملكة العربية السعودية.

المراجع

أبو زيد، أحمد محمد. (2018). *عام على الأزمة القطرية – الخليجية: التداعيات على مستقبل منظمة "مجلس التعاون الخليجي* [أوراق عمل]. الجامعة الأمريكية، ص.1-44.

أبوصليب، فيصل مخيط. (2020). دور الوساطة في سياسة الكويت الخارجية (1961-2019). *مجلة حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية*،*40*(548)، ص.1-123.

الأمم المتحدة. (2012). *توجيهات الأمم المتحدة من أجل الوساطة الفعالة*. ص.4.

بن مرسلي، أحمد. (2005). *مناهج البحث العلمي في علوم الاتصال* (ط.2). ديوان المطبوعات الجامعية. ص.68.

البيان. (2017، يونيو 6). سياسات قطر الداعمة للإرهاب تقودها إلى العزلة. *صحيفة البيان*، (13502)، ص.33-39.

الجزاف، أنور عبدالوهاب . (2020، يناير 22). *الإعلام والأزمة الخليجية*. مقابلة أجرتها الباحثة.

الجزاف، أنور عبدالوهاب. (2020). دور الحسابات الوهمية في تطبيق توتير في تشكيل الرأي العام الكويتي. *مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية*،*46*(177)، ص.161-209.

الخشن، محمد. (2019). دور شخصية الوسيط في تسوية المنازعات الدولية نموذج " وساطة أمير الكويت في الأزمة الخليجية. المركز الديمقراطي العربي، *مجلة العلوم السياسية والقانون*،*3*(13)، ص.216.

دندن، عبد القادر. (2014، أبريل 28-29). *نظرية الدور في تحليل السياسة الخارجية*[مداخلة مقدمة]. فعاليات الملتقى الدولي حول: "دور الجزائر الإقليمي: المحددات والأبعاد"، جامعة تبسة (الجزائر).

الدويهيس، أحمد محمود. (1992). *سياسة الكويت الخارجية (1961 – 1991)* [رسالة جامعية غير منشورة]. الجامعة الأردنية.

الرميحي، محمد. (2017). الأزمة الخليجية وتداعياتها، الوقائع والمآلات: قراءة استشرافية. *مجلة سياسات عربية*، (27)، ص.16-50.

سكاي نيوز عربية. (2017، يونيو 5). قطر وتمويل الإرهاب من شبه الجزيرة إلى "النصرة". *سكاي نيوز عربية*. https://www.skynewsarabia.com/middle-east/953612-%D9%82%D8%B7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%95%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8-%D8%B4%D8%A8%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B5%D8%B1%D8%A9

السلطان، منيرة فيصل. (د.ت). *الوساطة أداة رئيسية من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية عربياً وإسلامياً* [رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط].

عبدالعال، محمد شوقي. (2010). فض المنازعات في إط.ار مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارنة بتجارب منظمات إقليمية. *دراسات إستراتيجية*، (157). مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

العمداني، عبدالناصر. (2004). *إعادة توازن القوى في منطقة الخليج العربي: مقترحات جديدة* [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الأردنية.

غليون، برهان، وآخرون.(2005). *التغيرات الدولية و الأدوار الإقليمية الجديدة*. المؤسسة العربية للدراسات و النشر.

كمال، حمود. (2008). *النزاعات الدولية: دراسة قانونية في علم النزاعات*. الدار الوطنية للدراسات، ص20.-21.

اللحلح، أحمد، وأبو بكر، مصطفى. (2002). *منهج البحث العلمي: تعريفه، خطواته، مناهجه، المفاهيم الإحصائية*. الدار الجامعية للطباعة والنشر. ص.73.

ماتلار، ميشال، وماتلار، أورمان. (2005). *تاريخ نظريات الاتصال*(نصر الدين العياضي والصادق رابح، ترجمة).

معهد البحرين للتنمية السياسية. (2014). معجم *المصطلحات السياسية*. ص.15.

مقلد، إسماعيل صبري. (2013). *السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية*. المكتبة الأكاديمية.

وحدة الدراسات السياسية. (2020، يونيو 3). حصار قطر: سياقات استمرار الأزمة وآفاق حلها. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ص.1–7.

Alajmi, A. (2018). The Gulf Crisis: An Insight into Kuwait's Mediation Efforts. *International Relations and Diplomacy*, *6*(10), 537-548.

Al Jazeera. (2017, August 8). Kuwaiti efforts for a direct Gulf dialogue. *Al Jazeera*. http://bit. ly/2D29GkX.

Alsaleh, A. R. (2009). *Conflict Analysis: Exploring the Role of Kuwait in Mediation in the Middle East* [Master Theses]. Portland State University.

Benes, V. (2011, august17-20). *Role Theory: A conceptual Framework for The Constructivist Foreign Policy Analysis?* [Paper Prepared]. The Third Global International Studies Conference " World Crisis. Revolution or Evolution in the International Community ?", University of Porto, Portugal.

Campball, S. J. (1999*). Role Theory, Foreign Policy Advisors, And U.S Foreign policy making.* Departement in International Studies of Southern Caifornia, International studies Association. P.1.

CNN Arabic. (2017, August 7). Kuwait emir emissary carries letters to Saudi Salman and Egyptian Sisi. *CNN Arabic*. https://cnn.it/2GuxmFx.

Edwards B. M. (2017, June 15). GCC Crisis: How to resolve the diplomatic rift. *Brookings*. https://www.brookings.edu/blog/markaz/2017/06/15/gcc-crisis-how-to-resolve-the-diplomatic-rift/

Ehrman, J. R., & Lesnick, M. T. (1988). The policy dialogue: Applying mediation to the policy-making process. *Mediation Quarterly, 1988*(20), 93–99. doi:10.1002/crq.39019882009

Pollack, K. M. (2003). Securing the Gulf. *Foreign Affairs, 82*(4), p.1-6. doi:10.2307/20033645.

Reuters. (2017, August 7). Two U.S. Envoys travel to the Gulf to work on Qatar rift. *Reuters*. http://reut.rs/2FYCsGu.

UN News. (2017, August 27). In Kuwait, UN chief Guterres lauds country's humanitarian leadership, regional diplomacy. *UN News*. http://bit.ly/2D2D4Yw.